محضر إجتماع الهيئة العامة

لشركة مصرف بغداد المساهمة الخاصة

المنعقد يوم الاثنين ٢٠٢٠/١٠/٥

بناءً على الدعوة الموجهة من السيد رئيس مجلس إدارة شركة مصرف بغداد المساهمة الخاصة وإستناداً لأحكام المادتين (٨٦، ٨٧) من قانون الشركات المرقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ المعدل ، إنعقد إجتماع الهيئة العامة لشركة مصرف بغداد برئاسة عضو مجلس الإدارة " المدير المفوض للمصرف " السيد باسل حسام الدين شاكر وذلك لتعذر حضور السيدين رئيس ونائب رئيس مجلس الإدارة بسبب الظرف الصحي لجائحة كورونا ، إنعقد الإجتماع في الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الاثنين المصادف ٢٠٢٠/١٠/٥ في مدينة السليمانية / فندق (كراند مليتيوم) ، رحب رئيس الإجتماع بإسم السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة بالسادة الحضور وشكرهم على تلبية الدعوة لحضور هذا الإجتماع السنوي ، كما رحب بممثلي دائرة تسجيل الشركات السيد هاشم حسون حسن والسيد محمد حسن حميد والسيدة احسان ماضي ، وممثلي البنك المركزي العراقي السيدتين زينب فليح حسن و سميرة حاتم عبيد ، وممثلي هيئة الأوراق المالية السيدة نغم حسين إسماعيل والسيد محمد عادل نافع وشكرهم على حضور الإجتماع .

وعملاً بأحكام المادة (٩٥) من قانون الشركات إختار السيد رئيس الإجتماع السيد عامر سامي نصيف كاتباً لتدوين وقائع الإجتماع ، كما إختار الانسة شيماء حافظ حمدان مراقباً لحساب النصاب وجمع الأصوات وطلب حساب أصوات الحاضرين فبينت أن الأسهم الممثلة في الإجتماع أصالة وإنابة بلغ عددها (١٣٠,٣٤٨,٤٧٠,٧٧٠) سهماً ويمثل ٥٢,١٤ % من رأس المال البالغ مئتين وخمسين مليار سهم . وبالنظر لحصول النصاب القانوني أعلن البدء بالإجتماع ودعا الى إنتخاب رئيس للهيئة العامة فرشح المساهم السيد باسل حسام الدين شاكر وأنتخب بالإجماع رئيساً للهيئة العامة فإستلم مهام الرئاسة وشكر الحاضرين على ثقتهم وأعرب عن أمله في أن يوفق في إدارة الإجتماع بما يرضيهم .

ثم بوشر بالمناقشات على الوجه الاتي:

اولآ :- مناقشة تقرير مجلس الإدارة حول أعمال المصرف للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١ وإتخاذ القرارات المناسبة بشأنه :

اعلن السيد رئيس الهيئة العامة البدء بمناقشة تقرير مجلس الادارة لعام ٢٠١٩ وبالنظر لعدم وجود ملاحظات **قررت الهيئة العامة المصادقة بالإجماع على التقرير** .

ثانياً:- مناقشة تقرير السادة مراقبي الحسابات للسنة المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١ وإتخاذ القرارات المناسبة بشأنه :-

عُرض التقرير للمناقشة من قبل السيد رئيس الهيئة العامة وبحضور السيدين مراقبي الحسابات وقد **استفسر ممثلة هيئة الأوراق المالية**:- عن ما ورد بالملاحظة رقم (١) من الفقرة السابعة والتي تضمنت ((بلغ مجموع التسهيلات الائتمانية بتاريخ الميزانية وقبل تنزيل الفوائد المعلقة والمخصص مبلغ بحدود (١٥٠) مليار دينار تقابلها ضمانات عقارية بملغ (١٧٤) مليار دينار كما في تاريخ الميزانية والمتمثلة بالقيمة التعاقدية بتاريخ منح تلك التسهيلات حيث لم تجري عملية إعادة تقييم هذه العقارات لحين تاريخ أعداد هذه الميزانية هذا يعني ارتفاع التسهيلات الائتمانية غير العاملة وارتفاع مبلغها من اجمالي مبلغ التسهيلات مما يتطلب تحديثها ودراستها وإعادة تقييم ضمانتها واتخذ الإجراءات السريعة والفاعلة وتحصيل مبلغها من ذوي العلاقة)) السؤال هنا هل إدارة المصرف اتخذت إجراءات لتحصيل المبلغ لكون هذا المبلغ كبير ؟

أجاب مراقب الحسابات :- بإن المصرف لديه ضمانات عقارية مقيمة بالقيمة التعاقدية أي بتاريخ المنح وهذه التقييمات قديمة حدثت عدة تغييرات في القيمة نحو الانخفاض نتيجة للظروف الحالية إضافة الى وجود مبالغة في التقييمات في بعض الحالات لكن لا يوجد تشخيص لهذه الحالة لكن بشكل عام موجوده لذلك ولغرض الوصول للقيمة الحقيقية للضمانات وهل انخفضت قيمتها ام لا يتوجب على المصرف الان تشكيل لجان لإعادة تقييم هذه الضمانات والتنفيذ عليها لكي نستطيع الوصول للموقف الحقيقي لهذه الضمانات وتحصيل مبلغها .

أجاب المدير المفوض :- شاكرا مراقبي الحسابات لإدراج هذه الملاحظة وبين ان حجم الائتمان لدى مصرف بغداد كبير نتيجة لتوجه إدارة المصرف لدعم عجلة الاقتصاد، وتم منح الائتمان ضمن متطلبات البنك المركزي العراقي ، وجزء من هذا المنح تم في سنوات سابقة ولازال المصرف مستمر بالمنح مقابل ضمانات عقارية رصينة ومعتبرة في المحافظات ومواقع معروفة ، وكما تعلمون بان مصرف بغداد منتشر في كافة المحافظات العراقية من الشمال الى الجنوب لذا فان المحفظة الائتمانية للمصرف تعكس هذا الانتشار ومنح الائتمان، وبسبب الظروف الحالية الاقتصادية والوضع الأمني وعند تعثر القرض يكون موضوع التحصيل بصعوبة بالغه ، اما بخصوص اللجان فان إدارة المصرف فعلا شكلت لجان لإعادة تقييم الضمانات العقارية ، ويتركز الائتمان الممنوح بما نسبته (٧٠%) بعدد محدود من الزبائن يبلغ (٢٠) زبون وقد تم إعادة تقييم الضمانات العقارية لهذه القروض، ولكون حجم المحفظة كبيره والضمانات العقارية كثيرة واحيانا نواجه صعوبة الوصول لهذه العقارات وإعادة تقييمها ليس بالسهولة ومع ذلك فان إدارة المصرف مستمرة بإعادة تقييم الضمانات العقارية ، ولكن بشكل عام فان القيم المثبتة تعكس الشكل الحقيقي لقيمة الضمانات العقارية لكون الجزء الأكبر وكما بينا أي ما يشكل (٧٠%الى ٦٠%)هي تقييمات جديدة وحقيقية وكما مصرح عنها ، وإدارة المصرف تعمل على تحصيل المبالغ والتنفيذ على الضمانات لكن وجود بعض المشاكل منها تحفظ الناس عن شراء العقارات المرهونة للمصارف إضافة تدخل اطراف أخرى تؤدي الى تأخر التحصيل ، وحاليا اتجاه المصرف عند منح الائتمان هي ان

تكون قيمة الضمانة تساوي (١٥٠%) من قيمة القروض الممنوحة إضافة الى قبول الضمانات العقارية في مواقع مميزة كضمانات للقروض لذلك حاليا رغم انخفاض الأسعار الا ان الضمانات لازالت تغطي التسهيلات واكثر .

استفسر ممثل البنك المركزي العراقي:- عن عدد من الملاحظات تخص الحسابات الختامية التي سبق وان تم توجيه كتاب الى إدارة المصرف في وقت سابق ولغرض اطلاع المساهمين عليها ، ومنها ان رصيد التسهيلات الائتمانية غير العاملة بلغ(١٥٠) مليار دينار من ضمنها مبلغ وقدره (٦٣) مليار دينار ممنوح لشركة مجموعة نصري وهو ما يشكل تركز ائتماني ما نسبة (٢٣,٢٥)وتتجاوز ما نسبته (١٠%)من راس مال الاحتياطات السليمة وهي ممنوحه منذ عام (٢٠١٥) ولم يتم استحصال موافقة البنك المركزي عنها ،ولماذا لم يثار الموضوع امام البنك المركزي العراقي لاستحصال موافقة البنك المركزي ،وكذلك إيجاد الحلول المناسبة لها ؟

أجاب رئيس الهيئة العامة المدير المفوض :- ان القرض المشار له ممنوح لشركة مجموعة نصري وهي شركة معروفة في محافظة أربيل وهذا القرض مضمون بضمانات عقارية مميزه ومنها بنايات معروفة في أربيل(كمجمع برج العدالة ومجمع داون تاون) وهذا القرض هو فعلا تركز ائتماني والسبب الرئيسي في حصول هذا الامر هو رأي مراقب الامتثال السابق الذي تصور ان النسبة الممكنة هي ٢٥% وأشار الى مادة في قانونية بهذه النسبة وللأسف هذه النسبة غير صحيحة والصحيح هو ١٠% وصلاحية البنك المركزي العراقي رفع النسبة الى ١٥% من اجمالي راس المال الاحتياطي المدفوع ، وان البنك المركزي العراقي على اطلاع بهذا الموضوع من خلال مفتشيه ،وتذكر في كافة تقارير البنك المركزي العراقي والمشكلة في الموضوع ان القرض متعثر لا نستطيع اجبار الزبون ان يسدد اكثر او زيادة الغطاء او نستحصل مبالغ واذا تم احتساب هذا المبلغ فانه يشكل ما قيمته(٥٠%) من المحفظة المتعثرة وان إدارة المصرف سلكت الطرق القانونية وتم استحصال قرار قضائي لصالح المصرف بالزام المقترض بتسديد كامل القرض وان الزبون اقر بالقرض بالكامل لكن اعتراضه ورد على الفوائد، وحاليا الدعوى امام القضاء وبسبب الظروف الصحية لجائحة كورونا وتوقف العمل في المحاكم لفترة طويله تأخر الموضوع لهذا السبب ،وان إدارة المصرف متفائلة بحل هذا الموضوع خلال هذه السنه او السنه القادمة وسيحل بشكل جذري واوكد ان العقارات المرهونة كضمانات هي عقارات متميزة تغطي القرض واكثر ونحن مطمئنين لقرار المحكمة ووضع المصرف جيد بخصوص هذا الموضوع .

وأضاف ممثل البنك المركزي العراقي :- بضرورة متابعة مراحل الدعوى لكون مبلغ التسهيلات ٤٤ مليار دينار عدا الفوائد وهو مبلغ عالي جدا ،وفي المقابل اكد **المدير المفوض** :- بان الموضوع متابع بجدية من قبل إدارة المصرف وكما تم ذكره سابقا .

استوضح ممثل البنك المركزي العراقي عن سبب عدم تطابق البيانات الختامية مع البيانات الفصلية المرسلة الى البنك المركزي حيث يجب ان تتطابق هذه البيانات في نهاية السنة المالية ،اذ لوحظ وجود اختلافات جوهرية بينها ومن ضمن هذه الاختلافات ودائع المصارف والمؤسسات المالية بمقدار مليار في الحسابات الختامية في حين ثبتت ودائع المصارف بمبلغ صفر في البيانات الفصلية ؟

أجاب مدير الدائرة المالية للمصرف: -سبق وان تم إجابة البنك المركزي العراقي بكتاب رسمي عن السبب في وجود فروقات بين الميزانية الفصلية والحسابات الختامية للشركة حيث تمت الإشارة الى وجود اختلاف في آليه عرض البيانات المالية وفق المعايير الدولية و الميزانية الفصلية التي ترسل للبنك المركزي حيث يتم اعدادها وفق متطلبات البنك المركزي العراقي وعلى سبيل المثال موضوع المخصصات الخاصة في السرقات يتم عرضها في الجانب الدائن بالمطلوبات بينما في البيانات المالية المعروضة في التقرير السنوي يتم عرضها بناءا على المعايير الدولية بالتقاص مع مع الموجودات الاخرى وهذا يفسر وجود الاختلافات. **أضاف ممثل البنك المركزي** بإن هذه يجب ان تثبت ضمن الاحداث اللاحقة واذا لم تثبت كاحداث لاحقة فيجب ان يتم تثبيتها مستقبلا وكذلك بالنسبة للقروض طويله الاجل والفوائد وودائع العملاء أيضا توجد اختلافات بين البيانات الفصلية في الحسابات الختامية **وأجاب المدير المالي** بانه تمت الإجابة عنها بانها اختلافات في العرض فقط لا اكثر اما بخصوص الفوائد تم توضيحها و مطابقتها وارسالها للبنك المركزي .

استوضح ممثل البنك المركزي العراقي :- عن أسباب عدم تناسب أيراد مبالغ الفائدة البالغ (١٠،٩٠٣،٨٩٧) مليار دينار مع التسهيلات العاملة (٣٨،٢٤١،٠٤٣) مليار دينار ؟

أجاب المدير المالي للمصرف :- فيما يتعلق بموضوع الفوائد الدائنة والتي سبق ان تمت اجابة البنك المركزي العراقي عنها بان الإيرادات هي ليست فقط من المحفظة الائتمانية حيث ترد من ثلاث جهات وهي فوائد ايداعات مؤسسات مالية مصرفية وكذلك فوائد البنك المركزي العراقي والجزء الثالث هو من التسهيلات وقد تم الإفصاح عنها في الحسابات الختامية صفحة (٧١) ايضاح رقم ١٩ الفوائد الدائنة حيث ورد توضيح لمبلغ الفوائد الدائنة وهي مبلغ (٥،٠٩٨،١٤٠) مليار دينار فوائد ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مالية المصرفية ومبلغ (٢،٠٧٠،٠٠٠) مليار دينار من الفوائد ودائع لدى بنوك مركزية اما الباقي فهو من التسهيلات وهو ما يتناسب مع موضوع الفوائد ووضع المحفظة الائتمانية .

بينة ممثل البنك المركزي العراقي :- بخصوص الفقرة (١٧) المتعلقة بالأراضي والعقارات حيث إشارة الى وجوب تزويد البنك المركزي بالسندات الاصلية وذلك لعدم ارسالها من قبل المصرف لغاية الان وما يتم تزويد البنك المركزي به هي سندات مصورة وتعود لسنوات سابقة

أجاب مدير الدائرة القانونية لمصرف بغداد:- فيما يخص العقارات المملوكة للمصرف وحسب متطلبات البنك المركزي بتقديم سندات الملكية محدثة فان هذا الموضوع فيه صعوبة كبيرة بسبب عدد العقارات وانتشارها في جميع المحافظات واحيانا صعوبة الوصول الى هذه المحافظات للظروف الأمنية ،وكذلك تعقيد الإجراءات من قبل دوائر التسجيل العقاري بطلب صحة صدور التوكيلات للمحامين ، وقد تم ارسال سندات العقارات مستخرجة قبل ثلاث سنوات الى البنك المركزي العراقي وكانت سندات اصلية وتوجد في بعضها إشارات حجز من قبل هيئة نزاعات الملكية تم حسم موضوعها ورفع إشارة الحجز باستثناء عقار فرع الكاظمية لطلب دائرة التسجيل العقاري محضر اجتماع مجلس الإدارة المتضمن قرار شراء العقار وهذا القرار متخذ منذ عام ١٩٩٢ وغير متوفر لدينا ولا حتى لدى دائرة تسجيل الشركات مازالت المخاطبات مع دائرة التسجيل العقاري لحسم الموضوع وإدارة المصرف مستمرة باستخراج سندات حديثة للعقارات المملوكة له .

كما استوضحت ممثل البنك المركزي العراقي: - عن مبلغ النقد المسروق البالغ (٣٦) مليار دينار وعن اخر الإجراءات المتخذة وهل تتم متابعتها، وهل هو معروض امام هيئة النزاهة ؟

أجاب المدير المفوض للمصرف :- الموضوع يعود للسنوات (٢٠١٣،٢٠١٤،٢٠١٥) حصل في فرع المصرف في أربيل بتواطئي من قبل موظفي الفرع مع زبائن في المصرف وكذلك مع موظفي البنك المركزي في الإقليم ، تم توكيل محامي وتم تحريك الشكاوى الجزائية بحق الموظفين ولكن الشخص المعني (مدير الفرع) هرب خارج العراق وتم اتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة بحق موظفي الفرع وكذلك زبائن المصرف المشتركين ومن هذه الإجراءات إصدار مذكرة الى الانتربول لغرض احضار مدير الفرع الهارب وكذلك جلب الموظفين للتحقيق امام المحاكم المختصة ، اما موضوع هيئة النزاهة فتم تحريك الشكوى أيضا لوجود جهة حكومية ممثلة بالبنك المركزي في الإقليم والموضوع متابع بشكل جدي ولكن بسبب تشابك الاحداث والعدد الكبير من الأشخاص المشتركين أدى الى تأخر الإجراءات وهي إجراءات قضائية ، وقد قام المصرف بوضع مخصص بالكامل بحدود (٣٢) مليار تقريبا ، وفي حال تم استرجاع المبلغ او أي جزء منه سوف يتم عكس المخصص الذي يقابله الى الأرباح ،وكما بينت فان الموضوع يحتاج الى وقت لوجود عدة جهات مشتركة فيه وان إدارة المصرف مصره على استحصال حقوق المصرف في هذه الدعوى واي دعاوى أخرى إضافة الى مهما كان مبلغ الدعوى وان الإجراءات مستمرة لحين استحصال المبالغ وهذه الحالة التي حدث تعطي إدارة المصرف الحافز لاسترجاع هذه المبالغ لضمان عدم تكرارها في أي من فروع المصرف ، **اكدت ممثل البنك المركزي العراقي** على ضرورة المتابعة مع هيئة النزاهة وتسريع الإجراءات وتزويد البنك المركزي بالمعلومات عن تطورات الموضوع

استوضحت ممثل هيئة الأوراق المالية :- عن مبالغ الدعاوى القانونية المقامة على المصرف بالدينار بحدود ٤١ مليار دينار وكذلك بالدولار وهذه المبالغ جدا مرتفعة فما هي الإجراءات المتخذة وتوضيح عن هذه الدعاوى ومواضيعها ؟

أجاب المدير المفوض للمصرف :- ان الجزء الأكبر من المبلغ المذكور يخص دعوتين بمبلغ (٤٠) مليار دينار وهي عائدة لشخص واحد وتخص موضوع دخول المزاد للسنوات (٢٠٠٩ ، ٢٠١٠) وهو أيضا موضوع قديم وتم حل الموضوع بشكل إيجابي لصالح المصرف حيث كان المصرف يدخل مزاد العملة للسنوات (٢٠٠٩ ، ٢٠١٠ ، ٢٠١١) بناءا على تفسير تعليمات البنك المركزي العراق بشكل خاطئ من قبل إدارة المصرف السابقة وعندما تبين ان الاجراء المتخذ غير صحيح لجئت إدارة المصرف الى البنك المركزي وتم تغريم المصرف عن هذه المخالف وتعهد المصرف بتسوية موضوع مبالغ الضرائب المفروضة وتم ذلك بالفعل، ووضع المصرف حاليا سليم ، وان الدعوتين المقامتين كل دعوى بمبلغ (٢٠) مليار وان هذا الشخص تصور انه تأثر او تضرر من هذه العملية واقام عدة دعاوى حتى على المدير المفوض السابق للمصرف ، **ووضح مدير الدائرة القانونية** بان الدعوتين اقيمتا من نفس الشخص الأولى بصفته الشخصية والثانية بصفته مديرا مفوضا لشركته وقد تم رد الدعوتين في جميع المراحل وبقيت المرحلة الأخيرة وحاليا الدعاوى امام محكمة التمييز ، وبين **المدير المفوض** بان مبالغ الدعاوى سينخفض بشكل كبير بعد حسم الدعاوى ورفع هذا المبلغ .

استوضحت ممثل هيئة الأوراق المالية :- ان عدد الدعاوى المقامة من قبل المصرف على الغير (٩) دعاوى وان مبالغها (٨٥) مليار دينار ولازالت امام القضاء ولم تحسم لغاية الان فما هو وضع المصرف في هذه الدعاوى وهل هي قابله للتحصيل وهل المبلغ الخاص بالمصرف الزراعي البالغ (٧) مليار من ضمن هذه المبالغ ؟

أجاب المدير المفوض :- ان الجزء الأكبر من هذا المبلغ يخص قرض شركة نصري حيث ان المبالغ المطالب به هو (٦٥) مليار دينار وموقف المصرف رصين جدا حيث صدر الحكم البدائي لصالح المصرف ولا يوجد أي شيء يضعف موقف المصرف في دعاويه ، اما موضوع دعوى المصرف الزراعي ومبلغها البالغ ٧ مليار دينار فان هذا الموضوع محسوم بالكامل لصالح المصرف وصدر قرار حكم مكتسب الدرجة القطعية بالمبلغ مع الفوائد والموضوع يعود لعام ٢٠١٥ ولكن للأسف لم يتم تحصيل المبلغ لغاية الان على الرغم من سلك جميع الطرق للتنفيذ عن طريقة دائرة التنفيذ وكذلك ارسال مخاطبات للمصرف الزراعي الذي تحجج بعدم وجود تخصيصات من قبل وزارة المالية ومره أخرى عدم وجود مجلس إدارة وقد تم اللجوء للبنك المركزي لمساعدتنا لاستحصال هذا المبلغ ،وبشكل عام الموضوع محسوم لصالح المصرف وهي مسألة وقت ونامل خير بالتغييرات الأخيرة التي حصلت باسترجاع كل المبالغ .

استوضحت ممثل البنك المركزي العراقي :- بالنسبة لفروع المصرف حيث يوجد (٢٥)فرع خاسر و(١١) فرع حققت أرباح حيث نلاحظ ان الفروع الخاسرة اكثر ، كيف يتعامل المصرف مع هذه الحالة ،وما هي أسباب انخفاض الإيرادات وارتفاع المصاريف للفروع الخاسرة بالذات ؟

أجاب المدير المفوض :- يمتاز مصرف بغداد عن باقي المصارف الأهلية بسياسة سعة الانتشار في جميع محافظات العراق وهذا احد أسباب نجاح مصرف بغداد، وللتوضيح كما تعلمون كل زبون له حق بفتح حساب لدى احد فروع المصرف فقط ولا يحق له فتح اكثر من حساب لدى الفروع الأخرى وعادة الزبائن عن فتح حساب مثلا في الفرع الرئيسي يقوم بعدة تعاملات من ايداعات او سحوبات من الفروع الأخرى للمصرف وان الإيرادات المتحققة من هذه العمليات تعود للفرع الذي يوجد فيه حساب الزبون وان الكلف تتحمل على الفروع التي تم التعامل معها لذا بالنسبة للمصرف فان الفروع الخاسرة هي عمليه حسابية اكثر من كونها عملية فعليه لكون هذه الفروع موجودة لخدمة الزبائن ويستطيع الزبون استخدام حسابه من أي فرع من فروع المصرف لسحب النقد او إيداعه وان موضوع نقل النقد هي كُلف ويتحملها الفرع الخاسر بسبب تعامل زبائن الفروع الأخرى ، اما عن سبب عدم غلق الفروع الخاسرة فان إدارة المصرف دائما تعيد النظر بنشاط الفروع وفي حال لاحظت إدارة المصرف ان الفرع لا يعمل بالشكل المطلوب فيتم غلقة او إعادة فتحه بمنطقة أخرى وعمليه تقييم نشاط الفروع ودراسة جدواها هي مستمر وبشكل شهري تقريبا، وفعلا تم غلق فرع أربيل في ستي سنتر وفتح فرع للمصرف في أربيل نشتيمان والسبب ان الفرع كان خاسر وبدل الاستئجار مرتفع وتم فتح فرع اخر في بناية مملوكة للمصرف وأود ان نطمئن زبائن المصرف الحاليين والجدد بان مصرفنا منتشر في كل العراق .

بعد الايضاح **استفسرت ممثل البنك المركزي العراقي** عن اليه التعامل بخصوص الفروع خارج العراق وتحديدا فرع بيروت؟

أجاب المدير المفوض :- ان فرع بيروت فتح منذ سنوات طويله وان سبب فتح الفرع في لبنان هو حجم التعامل بين الشركات العراقية واللبنانية في ذلك الوقت وفي ضل غياب المصارف اللبنانية في العراق فكانت الفكرة حول إمكانية استقطاب والاستحواذ على الحجم الأكبر من هذه

التعاملات وقد تم شراء العقار في منطقة متميزة وارتفعت أسعار العقارات بشكل جيد، وكذلك من ضمن السندات التي تم شراؤها هي
سندات الحكومة اللبنانية والتي استثمرت فيها كل المصارف اللبنانية والإقليمية لوجود عائد مميز عليها بالدولار الأمريكي ، ويمتاز الفرع عن باقي الفروع بان لديه راس مال مستقل وهو يخضع لرقابة البنك المركزي اللبناني وبالتأكيد فان نشاط هذا الفرع ينعكس على البيانات الموحدة التي تخص مصرف بغداد
، اما نشاط الفرع فقد حقق أرباح جيده باستثناء السنة الأولى من عمل الفرع ، ولكن بسبب الوضع

الاقتصادي الحالي الذي تمر به لبنان انعكس بشكل سلبي على فرع المصرف في بيروت وحاليا يجري العمل على معالجتها وتوجد دراسة على مستوى مجلس الإدارة لتقييم هذا الفرع في ضوء الظروف الحالية وان مجلس الإدارة جاد في غلق أي فرع ليس فيه جدوى اقتصادية وسيتم حسم هذا الموضوع قبل نهاية هذه السنة عن مدى جدوى وجود الفرع في بيروت .
استوضحت ممثل البنك المركزي العراقي:- حول البيانات المالية الخاصة بفرع بيروت حيث أشار مراقب الحسابات في التقرير الثاني الخاص بإعادة هيكلة راس المال ان هذه البيانات غير مدققة وتم تضمينها مع الحسابات الختامية للمصرف فكيف تم تضمينها وهي غير مدققه ؟
أجاب مدير الدائرة المالية :- المعروف ان البيانات المالية لفرع بيروت وهو جزء من مجموع بيانات مصرف بغداد ولغرض تضمينها يجب ان تكون هذه البيانات مدققه ونحن ملتزمين بوجود هذه البيانات ولكن بسبب الظروف الاقتصادية الاستثنائية التي تمر بها لبنان لم يتم إقرار الميزانيات الخاصة بالمصارف اللبنانية جميعها لغاية تاريخه ولا توجد رؤيا لدى البنك المركزي اللبناني لها وبالنسبة لنا كمصرف يجب اظهار بيانات الفرع في البيانات الموحدة وفي حال تبين وجود أي اختلاف مع البيانات المدققة يتم معالجتها في السنة اللاحقة، ومنها على سبيل المثال تعليق الفوائد على السندات وحسب قرارالبنك المركزي اللبناني بتعليق الفوائد على السندات تأثرت فيه السنة الماضية (٢٠١٩) وبمبلغ (١٠٠) مليون دينار عراقي تم عكسها في شهر حزيران على بياناتنا المرحلية وهذا السبب الرئيسي خارج عن ارادت المصرف .
استفسرت ممثل البنك المركزي العراقي :- عن ذكر هذه التفاصيل ضمن الاحداث اللاحقة وأجاب المدير المالي بانها تم ذكرها ضمن الاحداث اللاحقة لشهر حزيران .
مداخلة اخيره من **ممثل البنك المركزي** حول ضرورة تسريع الإجراءات الخاصة بتحصيل التسهيلات المتعثرة واتخاذ الإجراءات القانونية لتحصيلها .

ونظراً لعدم وجود ملاحظات إضافية على تقرير مراقبي الحسابات **قررت الهيئة العامة المصادقة عليه بالأجماع .**

ثالثاً :- الإطلاع على تقرير لجنة مراجعة الحسابات لسنة ٢٠١٩ :

ولعدم وجود ملاحظات على التقرير **قررت الهيئة العامة المصادقة بالإجماع على تقرير لجنة مراجعة الحسابات.**

رابعاً :- مناقشة الحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١ والمصادقة عليها.

بالنظر لعدم وجود ملاحظات على الحسابات الختامية حصلت المصادقة بالإجماع على الحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١.

خامسا: -مناقشة الأرباح المتحققة لسنة ٢٠١٩ وحجم التخصيصات المحتجزة وإجراءات المصرف لإعادة هيكلة راس المال تطبيقا للمعايير الدولية بهذا الصدد واتخاذ القرارات المناسب بشأنه :-

بين السيد رئيس الهيئة العامة المدير المفوض للمصرف بان هذا الموضوع مهم جدا وفيه عده مفاصل والموضوع الجوهري فيه هو المعيار المحاسبي الجديد رقم (٩) حيث ان البنك المركزي طلب من كافة المصارف العراقية تماشيا مع الإجراءات المتبعة من قبل المصارف الخارجية والدولية ان يتم تطبيق المعيار رقم (٩) بكافة تفاصيله ولهذا المعيار اثر على راس المال واثر على المخصصات بشكل جوهري ،وان مصرف بغداد أول مصرف في العراق يقوم بدراسة الأثر الكمي على المصرف في حال تطبيق المعيار وبحث لإيجاد الحلول المناسبة وتم مخاطبة البنك المركزي العراق والذي رحب بالفكرة وطلب تعيين مراقبي حسابات مستقلين لتحديد الأثر الكمي على بيانات مصرف بغداد وتم اجراء الدراسة وكانت دراسة وافيه وتم ارسال النتيجة الى البنك المركزي العراقي وكذلك آلية إعادة هيكلة راس المال، ولو تطرقنا للفرق بين شروط المعيار رقم (٩) ومنح الائتمان بالوقت الحالي فان المعيار الجديد يلزم المصارف في حال منح أي مبلغ ائتمان يجب ان يتم وضع مخصص له مقدما بمقدار الائتمان الممنوح وليس وضع المخصص بعد تعثر القرض للمدة المقررة سابقا وهي تسعون يوم او ستة اشهر او سنة وتستبعد الضمانات بنسب عالية لذلك الأثر حقيقي ، وقد رحب البنك المركزي بالآلية والمقترحة ووافق عليها وكذلك تم مفاتحة دائرة تسجيل الشركات بهذا الخصوص ،هذه الخطوات كانت في نهاية عام ٢٠١٩ حيث ان إدارة المصرف وعلى راسها مجلس الإدارة رغب في تقويه المركز المالي للمصرف بأسرع وقت ممكن لعدة أسباب منها لكون مصرف بغداد مصرف قيادي ولكي يطلع مساهمي وزبائن المصرف على قوه المركز المالي للمصرف كذلك له علاقة بتوزيع الأرباح فاذا كان المركز المالي ضعيف بما معناه لن يكون هناك هيكله لراس المال والهيكلة تتضمن موضوع زيادة راس المال بما معناه عدم وجود أرباح

لسنوات عديدة ، وان إدارة المصرف سارت بخطوات مهمة لإنجاز الموضوع ولكن بسبب جائحة كورونا وتبعاتها تم تأجيل الموضوع حاليا ،وفي اخر اجتماع لمجلس الإدارة طلب المجلس موافقة الهيئة العامة بان يتم تأجيل الموضوع حاليا لحين اتضاح الوضع بعد جائحة كورونا وان يتم عقد اجتماع هيئة عامة استثنائي ومخصص لمناقشة هذا الموضوع ، أي عدم اتخاذ أي قرار حاليا بهذا الخصوص ، اما بالنسبة للأرباح اشير للسادة أعضاء الهيئة العامة الى كتاب البنك المركزي العراق بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٦ بالرقم ٢٣١/٢/٩ والذي يخص الموضوع الذي تم عرضه وهو للبنوك التي قامت بعمليه تقييم للأثر الكمي على حسابات المصارف بعدم توزيعها للأرباح المتحققة لعام ٢٠١٩ وتصل الى خمسة سنوات ولحين التأكد من تغطية أي إخفاقات قد تكون موجودة وبعدها من حق المصرف ان يقوم بتوزيع الأرباح ، ونحن نتفق مع الخطوة الجريئة من قبل البنك المركزي بسبب حاجة القطاع المصرفي لغرض إعادة الثقة مع الزبائن وان يعلم الزبون بان المصارف رصينة والودائع محمية وراس المال رصين وهذه الخطوة تجبر المصارف بعدم توزيع أرباح لحين اكتمال هذه العملية ، كما اشير الى ان النتائج المالية للمصرف جيدة جدا لعام ٢٠١٩ ولازالت الوتيرة جيده في عام ٢٠٢٠ وتم الإعلان عن النتائج الفصلية او الستة اشهر الأولى وكانت نتائج جيدة ولازالت مستمرة بالشكل المطلوب فاطمئن مساهمينا ومستثمرينا بان نشاط المصرف وملائته مستمرة وثقة زبائنه متوفرة وودائعنا من اعلى الودائع الموجودة في مصرف اهلي، لكن العجز الحاصل هو بسبب تطبيق معايير النظام المحاسبي الجديد رقم (٩) حسب تعليمات البنك المركزي والتي تتطلب معالجة هذا الموضوع لذا في الوقت الحاضر وبناءا على تعليمات البنك المركزي بالكتاب المشار له نفضل عدم توزيع الأرباح للأسباب التي تم ايجازها، ولكن بالتأكيد عند اكمال عمليه الهيكلة ستؤدي الى الاسراع في عمليه توزيع الأرباح لكون هذه الثغرة سيتم معالجتها ،واوكد عند إعادة الهيكلة وفي كل عمليه تحصيل للديون المعدومة والمتعثرة فان هذه المبالغ المتحصلة تعاد الى الأرباح ،وان إدارة المصرف لن تتساهل او تتسامح مع أي زبون في عمليه تحصيل الديون ، ونحن واثقون عند إعادة زيادة راس المال يسبب انخفاض في المخصصات والتأثير على راس المال بالنهاية سيكون شيء مرحلي الى ان تعاد المخصصات والتي ستنعكس على الأرباح لذا المصرف لديه المخصصات الكافية ، وهذا ملخص عن الخطوات التي اتخذها مصرف بغداد وهي خطوات استباقية والأولى في

العراق والسبب الأساسي هو الحرص على سمعة المصرف ومركزه المالي وملائته ولكن تأجيل الموضوع هو بسبب ضروف جائحة كورونا .

بمداخلة من ممثل دائرة تسجيل الشركات :- من الاعتراضات التي دائما ترد وتخص المساهمين على اجتماعات الهيئة العامة سنويا لمصرف بغداد اكثرها تنصب على عدم صرف أرباح للمساهمين وتم الإشارة لهذه الملاحظة في اجتماع الهيئة العامة للعام الماضي ،واكيد ان متطلبات البنك المركزي تتقاطع مع طلبات المساهمين بخصوص توزيع الأرباح ونشير لهذه الملاحظة كوننا ممثلي دائرة تسجيل الشركات وما يخص المساهمين .

وبتعقيب المدير المفوض : - ان عدم توزيع الأرباح يؤثر على جميع المساهمين وللتوضيح ان الأثر الأساسي يمس كبار المساهمين حيث لدينا مساهمين لديهم حصص كبيرة وعدم التوزيع يؤثر فيهم بشكل اكبر، وان سبب عدم توزيع الأرباح للسنوات السابقة وقبل ورود هذه التعليمات من البنك المركزي هو لتعزيز المركز المالي للمصرف لأنه ينعكس على استمرارية العمل وثقة الزبائن التي تتعامل معنا فكانت القرارات هي عدم توزيع أي أرباح كي يتمكن المصرف من مواجهة أي مشاكل او مفاجئات لا سامح الله لكون المركز المالي قوي ،ونحن يهمنا هذا الموضوع لكون لدينا مساهمين لكن حاليا لدينا تعليمات البنك المركزي وفي حال المباشرة فيها من قبل مجلس الإدارة فأتصور ان الفترة ستكون اقل ويعود المصرف لتوزيع الأرباح .

أبدت ممثل البنك المركزي العراقي ملاحظة بخصوص الاخذ بنظر الاعتبار الفروع خارج العراق عند تطبيق المعيار رقم (٩) حيث يتطلب العمل على تحديث المنهجية الخاصة بالمصرف ومصادقتها من قبل مجلس إدارة المصرف حيث ان البيانات المالية المصرفية يجب ان تكون بصيغتها الموحدة لكافة الفروع وان تطبق عليها ذات المعايير. وبالنسبة لتوصيات الهيئة العامة لإعادة الهيكلية ما هي هذه التوصيات التي سيتم عرضها في الاجتماع؟

بين **المدير المفوض**:- التوصية هي الموافقة على تأجيل مناقشة واتخاذ القرارات بخصوص موضوع هيكلة راس المال لحين زوال موضوع كورونا لكون الموضوع معقد ويحتاج الى اجتماع هيئة عامة ،أي انه لن يكون هناك أي اجراء لحين عرض الموضوع على الهيئة العامة لكون هذا الموضوع يخص كافة المساهمين ، فيتم عقد اجتماع هيئة عامة ويتم طرح الفكرة والاليه ويتم التصويت عليها بحضور ممثلي البنك المركزي ودائرة تسجيل الشركات

وهيئة الأوراق المالية ويتم مناقشة الموضوع ،الفكرة كانت بانتهاء جائحة كورونا لذا في الوقت الحاضر نقترح تأجيل القرار لحين وضوح الصورة وسيتم الإعلان عن اجتماع هيئة عامة .

واكد **المدير المفوض** بالنسبة لموضوع الأرباح ان أداء المصرف جيد جدا لعام ٢٠١٩ وهذا الزخم استمر في ٢٠٢٠ وعند تحقيق متطلبات البنك المركزي بالنسبة للمصرف بالخيارات المطروحة فان المصرف سيقوم بتوزيع الأرباح.

استوضحت ممثل البنك المركزي عن وجود فكرة لدى المصرف لزيادة راس المال؟

أجاب المدير المفوض :- ان إعادة الهيكلة تتضمن هذه الفقرة بالتأكيد لتجاوز هذا العجز، كانت الفكرة زيادة راس المال ولكن التفاصيل غير مكتملة حاليا ونفضل ان يتم التطرق للموضوع بكافة تفاصيله بالاجتماع الذي سيعقد بخصوص هذا الموضوع

وبعد المناقشة ولعدم وجود ملاحظات أخرى و**تماشيا مع تعليمات البنك المركزي العراقي** الواردة في الكتاب المرقم ٢٣١/٢/٩ في ٢٠٢٠/٩/٦ الفقرة (٢) والتي نصت ((عدم توزيع أرباح عام ٢٠١٩ لحين عكس الأثر الكمي الخاص بتطبيق المعيار المذكور مشيرين بذلك للفقرة المحددة باعمامنا المرقم بالعدد ١٣١/٦/٩ في ٢٠٢٠/٣/١٧ والتي تنص على عدم توزيع الأرباح الا بعد استيعاب كامل الأثر الكمي ضمن أرباح عام ٢٠١٩ وفي حال عدم كفاية أرباح عام ٢٠١٩ فيتم تدوير المبلغ المتبقي ، واذا نفذت الأرباح للسنة التالية ولم تستوعب الأثر ضمن أرباحها يدور تباعا لكل سنة لحين استيفائه بالكامل ولفترة لاتزيد عن ٥ سنوات) **قررت الهيئة العامة بالاجماع على عدم توزيع أرباح عن عام ٢٠١٩ وترحيل ربح السنة الحالية البالغ (٧,٢٩٨,٦٠٤,٠٠٠) سبعة مليارات ومئتان وثمانية وتسعون مليون وستمائة واربعة الاف ديناراً الى حساب الفائض المتراكم ، وكذلك قررت الهيئة بالاجماع على تأجيل مناقشة إعادة هيكلية راس المال لاجتماع هيئة عامة استثنائي**

سادساً :- مناقشة تعيين مراقبين للحسابات لعام ٢٠٢٠ وتحديد اجورهما :

بين المدير المفوض بان مراقبي الحسابات هما السيدان (زهير البحراني) و(سعد رشيد جاسم) ولغرض التصويت عليهما و لعدم مضي مدة خمس سنوات على قيامهما بتدقيق حسابات المصرف.

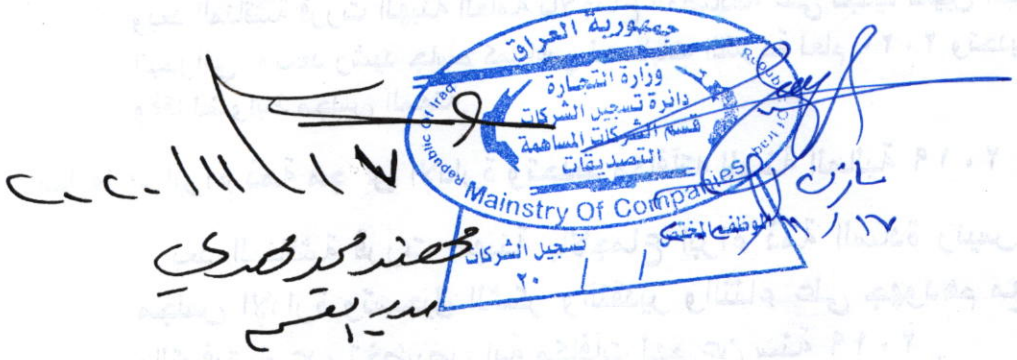
جمهورية العراق
وزارة التجارة
دائرة تسجيل الشركات
قسم الشركات المساهمة
التصديقات
Republic of Iraq
Mainstry Of Companies
الموظف المختص
تسجيل الشركات
٢٠ / /

وبعد المناقشة قررت الهيئة العامة بالاجماع المصادقة على تجديد تعيين السيدان زهير البحراني وسعد رشيد جاسم كمراقبي لحسابات الشركة لعام ٢٠٢٠ وتحديد اجورهما وفقا لضوابط مجلس المهنة.

سابعاً :- ابراء ذمة مجلس الإدارة وتحديد مكافآته للسنة المالية ٢٠١٩ :

بعد المناقشة قررت الهيئة بالاجماع ابراء ذمة السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وتسجيل الشكر والتقدير والثناء على جهودهم مع التمنيات بالتوفيق وعدم تخصيص اية مكافآت لهم عن سنة ٢٠١٩ .

وبعد الانتهاء من بحث ومناقشة فقرات جدول اعمال اجتماع الهيئة العامة واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها ، شكر السيد رئيس الهيئة العامة الحاضرين وممثلي البنك المركزي العراقي ودائرة تسجيل الشركات و هيئة الاوراق المالية وتمنى للمصرف مزيدا من التطور والازدهار واعلن ختام الاجتماع .

رئيس الهيئة العامة
باسل حسام الدين شاكر

مراقب الاجتماع
شيماء حافظ حمدان

كاتب الاجتماع
عامر سامي نصيف

ممثل دائرة تسجيل الشركات
احسان ماضي عطية

ممثل دائرة تسجيل الشركات
محمد حسن حميد

ممثل دائرة تسجيل الشركات
هاشم حسون حسن